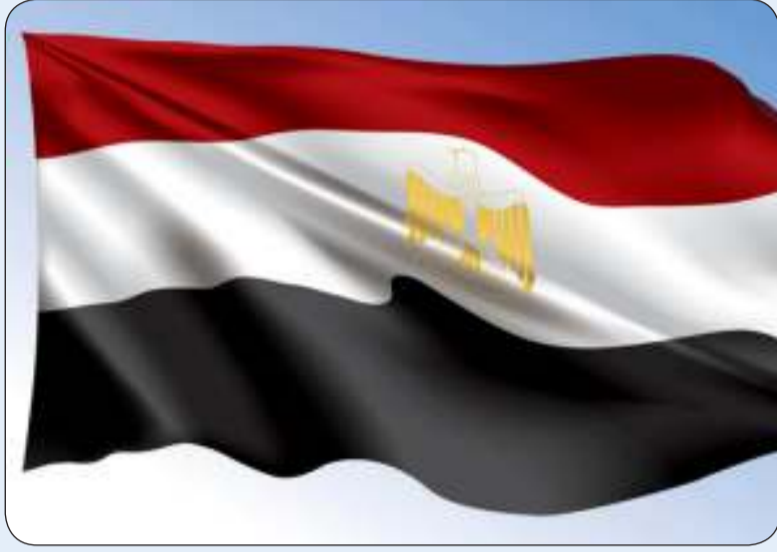


مصر: بدء الترتيبات الخاصة لانتخابات الرئاسة المقبلة



علم مصر

للاستحقاق الانتخابي المقبل، وكذا التصورات الخاصة بالجدول الزمني للانتخابات في ضوء أحكام الدستور والمواقف التي حددها في هذا الشأن.

وكانت وسائل إعلام مصرية قد أعلنت قبل أسابيع إجراء الانتخابات الرئاسية، قبل نهاية العام الجاري وبإشراف قضائي كامل. ونقلت عن الإعلامي والبرلماني مصطفى بكرى، أن الدولة المصرية حددت موعد الانتخابات الرئاسية، حيث تقرر عقدها قبل نهاية العام الحالي، وبإشراف قضائي كامل موضحة أن الدولة المصرية تتعرض لحمولات وشائعات ممنهجة، لرزعقة الاستقرار الداخلي في المجتمع.

كما أكد بكرى أن أعداء الوطن يشككون في نزاهة القضاء والجيش، لحدوث تفرقة بين أبناء الوطن، موضحا أن أعداء الوطن في حالة من القلق لأنهم لا يريدون أن يروا مصر مستقرة. وكان الرئيس السيسي قد فاز بولاية رئاسية ثانية في أبريل من العام 2018 بنسبة 97 في المئة، وانتخب السيسي لولاية أولى في عام 2014 بأغلبية 96.9 في المئة.

«وكالات»: عقد مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار وليد حمزة اجتماعا صباح أمس الثلاثاء، لاستكمال الاستعدادات اللوجيستية والترتيبات الخاصة بإجراء الاستحقاق الدستوري للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وجرى خلال الاجتماع استعراض نماذج المحررات الخاصة بجميع محاضر إجراءات العملية الانتخابية وكشفها، منذ بداية الاقتراع وحتى نهايته، وتسلسل الإجراءات الخاصة بكل منها، سواء المحاضر داخل لجان الاقتراع الفرعية أو العامة، وكذا بداخل الهيئة الوطنية للانتخابات.

كما ناقش أعضاء مجلس إدارة الهيئة مسألة «الحبر الفوسفوري» الذي سيستخدم خلال العملية الانتخابية، من حيث الكميات المطلوب توفيرها منه، وأهم المواصفات الفنية الواجب توافرها فيه، باعتباره من بين الضمانات المتعددة لسلامة عملية الاقتراع، إلى جانب ضرورة الالتزام الكامل بالشروط الصحية لكافة مكوناته حرصا من الهيئة على الناخبين.

واستكمل المجلس مناقشاته في شأن القرارات المنظمة الواجب إصدارها أو تفعيلها استعدادا

والعتاد الذي يحتويه. تأتي تلك التطورات بعدما أعلن الجيش تصديه لهجوم شنته قوات الدعم السريع على سلاح المدرعات وجمع الذخيرة، إثر معارك عنيفة استمرت يومين في تلك المناطق العسكرية. وقال المتحدث باسم الجيش إن القوات المسلحة قتلت وجرحت المئات من عناصر الدعم السريع أثناء محاولتهم عدة مرات اقتحام المقرين.

وتواصل المعارك بين القوتين العسكريتين في البلاد منذ منتصف أبريل الماضي، في العديد من المناطق، بلا هوادة، وقد أسفرت حتى الآن عن نحو خمسة آلاف قتيل بحسب منظمة أكليد.

لكنها تتركز بوجه خاص في العاصمة الخرطوم وضواحيها، بالإضافة إلى إقليم دارفور، حيث حذرت الأمم المتحدة من أن ما يشهده قد يرقى إلى «جرائم ضد الإنسانية»، وأن النزاع فيه يتخذ أكثر فأكثر أبعادا عرقية.

فيما يرتفع عدد النازحين داخليا وخارجيا، وسط تعثر الوساطات الإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى حل ينهي الأزمة التي تفجرت بين الجيش والدعم السريع عشية مناقشات حول اتفاق لتوحيد القوات المسلحة في البلاد، وتنفيذ اتفاق بين المكون العسكري والمدني للانتقال إلى المسار الديمقراطي.

وأدى النزاع الدائر إلى نزوح أكثر أربعة ملايين شخص من القتال، سواء داخل السودان أو إلى بلدان مجاورة.

كر وفر في معسكر المدرعات

بريطانيا: الجيش و«الدعم السريع» جرا السودان للحرب وسيحاسبان



من جنوب الخرطوم

في «معسكر المدرعات»، بمنطقة الشجرة جنوب العاصمة الخرطوم، حيث يواصل الجيش السوداني قصف مواقع الدعم السريع بالطائرات والمدفعية. فيما أفادت قوات الدعم السريع التي يتزعمها محمد حمدان دقلو الملقب ب«حميدتي»، بأنها سيطرت على مواقع في محيط هذا الموقع المهم، لتنتشر لاحقا مقاطع مصورة زعمت أنها من داخل المعسكر.

وقال عيسى القوني، عضو المكتب الاستشاري لقائد الدعم السريع إنهم «سيطروا على الجزء الأكبر من سلاح المدرعات التابع للجيش».

في المقابل، أكد مصدر عسكري للحرية/الحدث أن قوات الدعم السريع دخلت بالفعل المعسكر من الشرق لكن تم طردها. وشدد على أن الوضع بات تحت السيطرة.

أبريل الماضي إلى الفوضى، بعد أن تفجر نزاع دام بين القوتين العسكريتين، فيما كان الصوار جاريًا بين المكون العسكري والمدني من أجل العودة إلى المسار الديمقراطي ودمج القوات المسلحة.

وعمت الفوضى في الأيام الأولى العاصمة الخرطوم، حيث شهدت العديد من المناطق عمليات سرقة ونهب، فضلا عن انتهاكات جنسية.

كما تفاقمت الأزمة الإنسانية في بلد يعاني في الأساس من الفقر، حيث تعطلت العديد من المرافق الطبية، وتقطعت سبل إيصال المساعدات الغذائية وغيرها. فيما نزع ما يقارب 5 ملايين شخص جراء الاشتباكات، التي أودت بحياة نحو 5 آلاف مدني. من ناحية أخرى لا تزال المعارك العنيفة مستمرة

«وكالات»: على وقع استمرار النزاع في السودان جراء الصراع الذي تفجر منذ نحو 5 أشهر بين الجيش وقوات الدعم السريع، حملت بريطانيا مسؤولية الأزمة للطرفين.

وقال وزير شؤون أفريقيا في الخارجية البريطانية أندرو ميتشل ببيان أمس الثلاثاء إن الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان والدعم السريع التي يرأسها محمد حمدان دقلو، جرا البلاد إلى حرب لا مبرر لها على الإطلاق وسيحاسبان على ذلك.

كما شدد على أن بلاده «تتعرض بقلق بالغ إزاء الكم المتزايد من الأدلة على ارتكاب فظائع جسيمة ضد المدنيين في السودان»، معتبرا أن استمرار العنف على نطاق واسع بجميع أنحاء البلاد ووقوع عدد كبير من القتلى المدنيين «أمر مروع».

إلى ذلك، حذر من أن «تعمد شن هجمات ضد السكان المدنيين يعتبر جريمة حرب»، داعيا الطرفين المتحاربين إلى الامتنثال لالتزاماتهما بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني. وأضاف قائلا «يجب على كل من القوات المسلحة والدعم السريع تمكين وصول المساعدات الإنسانية

كما حث الوزير البريطاني الشركاء الدوليين على الانضمام إلى بلاده في اتخاذ إجراءات لوقف حصول طرفي الصراع على التمويل والأسلحة. وانزلق السودان في 15

مع استمرار الاحتجاجات.. جيش النظام يطلق النار على متظاهرين في درعا سوريا: غارات إسرائيلية تستهدف شحنة أسلحة إيرانية بمطار دمشق

السورية بأن عدوانا إسرائيليا تستهدف، مساء الاثنين، محيط العاصمة دمشق.

وأكدت الوكالة السورية للأنباء «سانا» سماع دوي انفجار في محيط دمشق، لافتة إلى أنه يجري التحقق من طبيعتها.

وأشارت «سانا» إلى أن «وسائل دفاعنا الجوي تتصدى لأهداف معادية في محيط العاصمة دمشق».

وفي وقت سابق من شهر أغسطس، أفادت «سانا» بأن وسائل الدفاع الجوي السوري تصدت لأهداف معادية في سماء محيط دمشق»، بعد أن دوت انفجارات في محيط العاصمة.

وطالبت سوريا المجتمع الدولي بالتحرك جديدة لوضع حد للهجمات الإسرائيلية على أراضيها والزامها بالقوانين الدولية.



المظاهرات تستمر لليوم الثالث في السويداء ودرا احتجاجا على الأوضاع المعيشية

200% تقريبا. من جهة أخرى أفادت مصادر أن الغارة الإسرائيلية على محيط العاصمة السورية، استهدفت شحنة أسلحة إيرانية وصلت إلى مطار دمشق. أفادت قناة «الإخبارية»

استمرار الإضراب الذي دعا إليه ناشطون سوريون في السويداء قبل أيام، عقب إصدار رئيس النظام السوري بشار الأسد مرسوما بمضاعفة الأجور وإعلان الحكومة السورية رفع أسعار المحروقات بنسبة

النظام وخروج مؤسساته من المحافظة. كما ندد المتظاهرون بتجاهل النظام مطالبهم بتحسين الظروف المعيشية بعد الانهيار الكبير في الأوضاع الاقتصادية. يأتي ذلك تزامنا مع

«وكالات»: قالت مصادر محلية إن جيش النظام السوري أطلق النار، مساء الاثنين، على متظاهرين في محافظة درعا جنوبي البلاد من دون أن ترد أنباء عن خسائر بشرية، وسط استمرار الاحتجاجات على الأوضاع المعيشية لليوم الثالث على التوالي.

وأفادت مصادر محلية بأن محتجين في مدينة نوى تظاهروا هاتفين بشعارات مناهضة للنظام قائلين الجيش بإطلاق النار تجاههم. وفي السويداء، قالت مصادر للجريدة إن مظاهرات مناهضة للنظام السوري خرجت في 36 نقطة احتجاج في المحافظة جنوبي البلاد، مع انضمام قرى جديدة إلى الحراك السلمي.

وأكدت المصادر أن المتظاهرين الذين خرجوا احتجاجا على الأوضاع المعيشية طالبوا برحيل رموز

بوارج عسكرية في ميناء الخمس وليبيون «تركيا تقادت»



بوارج عسكرية

حقة استعمارية قد ولت».

كما دعت المجموعة الليبية إلى الخروج في انتفاضة شعبية ضد الاحتلال التركي لليبي، مشددة على أنها لن تقبل باحتلالهم البلاد مرة أخرى وباستغلال فروقاتهم. وبدأ الجدل حول الميناء، بعدما وجهت حكومة عبد الحميد الدبيبة خطابا إلى الجهات المسؤولة في ميناء الخمس البحري، طالبت فيه بإخلائه من السفن والجرافات لضمه إلى القاعدة العسكرية البحرية التي تتواجد فيها القوات التركية، في قرار أثار غضب السكان المحليين الذين خرجوا في احتجاجات شعبية.

وتصاعف الغضب، بعد تداول مواقع محلية نقلا عن حساب على موقع إكس (تويتر سابقا)، يحمل اسم «الصناعات الدفاعية التركية» «أن أنقرة «استاجرت ميناء الخمس لمدة 99 عاما، بهدف إنشاء قاعدة عسكرية تركية به لحماية المياه الإقليمية التركية».

لكن حكومة الدبيبة، نفت ذلك، مؤكدة «كل ما يشاع حول تنازل الدولة أو تخصيص أو مناقشة استخدام ميناء الخمس لقواعد أجنبية غير صحيح». كما أوضح أن توجهها العام يعزز دور الميناء، لافتة إلى وجود خطة لتطويره من أجل زيادة التبادل التجاري مع دول أخرى وكذلك التنمية المكانية لمدينة الخمس وليبيا أجمع».

«وكالات»: رصد لبييون خلال الساعات الماضية رسو بوارج تركية في ميناء الخمس الواقع شمال غربي البلاد، ما عزز الشكوك بشأن قيام حكومة الوحدة الوطنية بالتنازل عن الميناء لصالح تركيا من أجل تحويله إلى قاعدة عسكرية، وذلك رغم النفي الحكومي، في خطوة تثير تجاذبات ليبية.

فقد انتشرت صور ومقاطع فيديو، ونقت لحظة وصول بارجتين ترقيعان العلم التركي، لترسيا في ميناء الخمس، وفق ما نقلت وسائل إعلام محلية.

حيث أكدت صحيفة «المصدر» المحلية، أنها حملتان بعشرات البحارة والجنود الأتراك القادمين من إحدى القواعد البحرية جنوب تركيا. وأثارت هذه التحركات العسكرية البحرية التركية ردود فعل واسعة، خاصة أنها تأتي عقب قرار «غامض» من حكومة طرابلس، يقضي بضم الميناء إلى القاعدة العسكرية البحرية التي تتواجد فيها القوات التركية.

وفي هذا السياق، اعتبرت مجموعة عسكرية من المنطقة الغربية والساحل الغربي، في بيان مساء الاثنين، أن «تركيا تمادت وأصبحت تسيطر على مواقع هامة في الدولة الليبية على غرار قاعدة الوطية وسيدي بلال و ميناء الخمس الذي يعتبر من أهم المنافذ البحرية للبلاد، بهدف «إرجاع ليبيا إلى

قضاء تونس يمدد سجن الموقوفين بقضية التأمير على أمن الدولة

الأخرى الموقوفة، رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، الذي وجه له القضاء تهمة التأمير على أمن الدولة الداخلي، على خلفية تصريح هدد فيه بإشعال حرب أهلية وإثارة الفوضى بتونس، في حال إبعاد الحركة من النهضة وأعضاء بجهة الخلاص المعارضة والتهريض على قوات الأمن والإساءة لأجهزة الدولة، بعد وصفه الأمنيين بـ«الطاغيت».

يشار إلى أن القرار يشمل عددا من السياسيين ورجال الأعمال، الذين وجه لهم القضاء منذ فبراير الماضي تهمة تكوين وفاق للتأمير على أمن الدولة الداخلي والخارجي وأذن بإيداعهم السجن، من بينهم قيادات من حزب النهضة وأعضاء بجهة الخلاص المعارضة ورجل الأعمال كمال لطيف وآخرين. كما من بين الشخصيات السياسية

«وكالات»: قرر قاضي التحقيق بقطب مكافحة الإرهاب بتونس، الثلاثاء، تمديد فترة اعتقال الموقوفين في قضية التأمير على أمن الدولة الداخلي والخارجي، 4 أشهر إضافية.

وأكدت مصادر قضائية أن الموقوفين عرضوا صباح الثلاثاء أمام قاضي التحقيق الذي أعلمهم بقراره بتمديد حبسهم.